

## وثيقة معلومات المشروع مرحلة تحديد المفاهيم

تقرير رقم: PIDC408

اسم المشروع	اليمن: المشروع الثاني لتطوير التعليم الأساسي (P130853).
المنطقة	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
البلد	الجمهورية اليمنية
القطاع (القطاعات)	التعليم الابتدائي (65%)، والتعليم الثانوي (20%)، والإدارة العامة - التعليم (13%)، وخدمات اجتماعية أخرى (2%)
محور (محاور) التركيز:	التعليم للجميع (82%)، والمساواة بين الجنسين (11%)، ومشاركة المواطن (4%)، والحكومة الإلكترونية (3%)
الرقم التعريفي للمشروع	P130853
المقترض/المقترضون	وزارة التربية والتعليم
الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ	وزارة التربية والتعليم
فئة التصنيف البيئي	باء- تقييم جزئي
تاريخ إعداد/تحديث وثيقة معلومات المشروع:	15 يونيو 2012
التاريخ التقديري لموافقة مجلس المديرين التنفيذيين	14 فبراير 2013

### أولاً. المقدمة والسياق العام

#### السياق العام للبلد

ما زال اليمن من أشد بلدان العالم فقراً، رغم ما طرأ على مؤشرات الاقتصاد والاجتماعية من تحسن ملموس. ويقع اليمن في الطرف الجنوبي لشبه الجزيرة العربية ويبلغ عدد سكانه حوالي 24 مليون نسمة منهم 76 في المائة يعيشون في مناطق ريفية حيث يرتفع معدل تفشي الفقر كثيراً. ويصل نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي 1070 دولاراً (2010) مقابل 2321 دولاراً في المتوسط في بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل. ويقع اليمن ضمن أعلى عشرة بلدان في العالم من حيث غياب الأمن الغذائي. ويحتل هذا البلد المركز الثالث من حيث أعلى مستوى لسوء التغذية في العالم: 58 في المائة من الأطفال دون الخامسة يعانون التقزم، وأكثر من طفل واحد من بين كل عشرة أطفال يعانون سوء التغذية الحاد. وعلى مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، احتل اليمن المركز 154 من بين 187 بلداً على مؤشر التنمية البشرية لعام 2011. وأظهر التقرير أيضاً أن متوسط العمر المتوقع عند الميلاد ارتفع من 41.6 سنة عام 1970 إلى 62.7 سنة عام 2010 ويحاكي متوسط العمر المتوقع للمرأة الاتجاهات العامة.

وقد خلفت الأزمة الأمنية والسياسية والاقتصادية الأخيرة آثاراً ضخمة في جميع مجالات التنمية الرئيسية. شهد اليمن اضطرابات مدنية شديدة وواسعة النطاق من شهر فبراير 2011 حتى شهر نوفمبر من العام نفسه. وأصبح كثير من الفقراء بلا حماية مع استمرار الصراع والاضطرابات طويلاً والنقص الحاد في الغذاء والوقود وارتفاع أسعار السلع الأولية. وخلال هذه الأزمة، انكمش الاقتصاد بنسبة 10.5 في المائة، وتشير التقديرات إلى أن عدد من يعيشون تحت خط الفقر زاد 8 نقاط مئوية إلى 50 في المائة من سكان اليمن. ويحتاج اليمن إلى مساندة قوية من الشركاء في المنطقة والعالم كي يستطيع الاستمرار خلال فترة انتقالية حرجة. ويواجه اليمن، باعتباره دولة هشّة، احتياجات هائلة لإعادة بناء قاعدته الاجتماعية والاقتصادية على وجه السرعة واستعادة الاستقرار في جوانب الاقتصاد الكلي.

ويمر اليمن بعملية انتقال سياسي تنطوي على تحديات. ففي أعقاب اتفاق توسط فيه مجلس التعاون الخليجي، تشكلت حكومة وفاق وطني انتقالية في أوائل شهر ديسمبر 2011 وتمثلت مهمتها، على سبيل المثال لا الحصر، في الاضطلاع بتطبيق إصلاحات دستورية وإعداد الانتخابات العامة التالية في أوائل عام 2014 وتحقيق الاستقرار اللوضع الأمني والاقتصادي المعقد والعسير في البلاد. وعلاوة على ضرورة الاستجابة للمطالب الاجتماعية العاجلة بتحسين الإدارة العامة وتحقيق العدالة وتوفير فرص العمل وإقامة مجتمع أكثر انفتاحا، واجهت حكومة الوفاق الوطني صراعا قائما منذ سنوات طويلة في الشمال، وحركة انفصالية في الجنوب، وظهور تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية في محافظة أبين الجنوبية. رغم كل هذه التحديات الأمنية الجسام، تتوفر أمام حكومة الوفاق الوطني فرصة لتبدأ معالجة العوامل الأساسية لعدم الاستقرار والصراع الاجتماعي والتي تتألف من ارتفاع معدلات البطالة والقطاع غير الرسمي وسيطرة الدولة على الاقتصاد ونظام المحاباة القبلي.

#### السياق القطاعي والمؤسسي

حقق اليمن ففزات مبهرة في التوسع في التعليم الأساسي، بما في ذلك المكاسب الضخمة في إجمالي معدلات القيد في جميع مستويات التعليم وخاصة للفتيات. غير أن إجمالي معدل القيد بالتعليم الأساسي ظل منخفضا في السنة 2011/2010 عند حوالي 86 في المائة مقابل 62 في المائة في السنة 1999/1998. ونتيجة لذلك، كما أوضح مسح ميزانية الأسرة 2005، كان هناك 1.8 مليون متسرب من التعليم في الفئة العمرية 6-14 عاما. وفيما يتعلق بالمنتظمين في الدراسة، فإن معدلات الاستمرار منخفضة أيضا: نصف من يقيدون في الصف الأول فقط يصلون إلى نهاية مرحلة التعليم الأساسي (الصف التاسع). وكان معدل إتمام الصف السادس في السنة 2010/2009 هو 61 في المائة (51 في المائة للفتيات و71 في المائة للبنين). ولأن عددا كبيرا من الأطفال لا يُقيد في التعليم مطلقا ولأن عددا كبيرا آخر يتسرب في مرحلة مبكرة ولأنه من المتوقع أن يزيد أعداد الأطفال في سن الدراسة زيادة سريعة، فلن يحقق اليمن على الأرجح أحد الأهداف الإنمائية للألفية والمتعلق بتعميم التعليم بحيث يكمل جميع الصبيان والفتيات المرحلة الابتدائية بحلول عام 2015.

إن المساواة في الحصول على التعليم مازالت تمثل تحديًا، كما يظهر من استمرار التفاوتات بين الجنسين والتفاوتات الإقليمية في مؤشرات التعليم الرئيسية. ففي الفترة من 1997/1998 إلى 2010/2011، زاد إجمالي معدل الالتحاق بين الإناث من 42 في المائة إلى 76 في المائة في التعليم الأساسي، ومن 16 في المائة إلى 23 في المائة في التعليم الثانوي. غير أن التفاوتات بين الجنسين مازالت كبيرة وتباین من محافظة لأخرى. وفي حين أن معدلات قيد الصبيان متماثلة نسبيا في محافظات اليمن، فإن الفارق بين معدلات قيد الفتيات يصل إلى 52 نقطة مئوية فيما بين صنعاء (84 في المائة) وصعدة (32 في المائة). وتبين بيانات إدارية أن الفجوات في معدل القيد داخل بعض المحافظات واسعة أيضا. وهناك أيضا عدد متنامٍ من الأطفال المهمشين الذين يواجهون عادةً مخاطر الاقصاء من نظام التعليم التقليدي ومن بينهم الأخدام ذوي الأصول الأفريقية والمهاجرين من الريف إلى المناطق الحضرية وكذلك المهاجرين العائدين إلى اليمن بعد حرب الخليج في 1991/1990.

وجودة التعليم هو المجال الذي تحقق فيه أقل تقدم. فجودة التعليم تواجه تحديات ضخمة. إذ لا يحمل درجة البكالوريوس من بين المعلمين سوى 40 في المائة فحسب، ولا يستلم معظم التلاميذ والمدرسين الكتب المدرسية أو المواد التعليمية حتى نهاية السنة الدراسية. وجاء التلاميذ اليمنيون بالصف الرابع في أدنى المراتب بين كثير من البلدان المشاركة في دراسة اتجاهات الرياضيات والعلوم 2007، وذلك لأسباب تعود في معظمها إلى أنهم لم يستطيعوا قراءة الأسئلة. وهناك مخاطر من أن يزيد التوسع المقرر في القيد من ضعف الجودة إذا لم تتم بشكل مخطط ودقيق. كما أن الحالة الصحية وحالة التغذية بين التلاميذ والبالغين في اليمن تشكل تهديدات خطيرة لتحقيق جودة التعليم في ضوء أن أكثر من نصف التلاميذ دون الخامسة يعانون سوء التغذية.

وكان للأزمة اليمنية أثرها على تقديم الخدمات التعليمية. ورغم البيئة الصعبة في أنحاء البلاد، فقد تم استكمال السنة الدراسية 2011/2010 بما في ذلك إجراء الامتحانات على المستوى الوطني، وتجري الدراسة بانتظام في السنة 2012/2011. غير أن الصراع الذي نشب عام 2011 كان له أثر سلبي على قطاع التعليم بما في ذلك: (1) الإضرار بمباني المدارس واحتلالها، و(2) عدم القدرة على الوصول إلى المدارس لغياب الأمن، و(3) زيادة معدلات غياب المدرسين والموظفين الإداريين، و(4) عدم استكمال المناهج في السنة الدراسية 2011/2010، و(5) التأخير في تسليم المباني المدرسية والمعدات والمواد التعليمية. وتأثرت القدرات المؤسسية العامة لوزارة التربية والتعليم بسبب توقف العمل

نتيجة للصراع فضلا عن القيود الشديدة على الموازنة. علاوة على ذلك لم يؤثر الصراع على المدارس فحسب بل على جميع المستفيدين من الخدمات التعليمية (الأباء والمجتمعات المحلية). فقد أثرت عمليات التشريد على حوالي 390 ألف شخص إضافة إلى 214 ألف شخص مشرد داخليا بسبب صراعات سابقة 30 في المائة منهم في سن الدراسة. وتغيرت أولويات الأسرة اليمنية أيضا نتيجة للمشاكل الأمنية وما أسفرت عنه الأزمة الاقتصادية من مصاعب مالية. وهناك أيضا أثر ليس بالهين على الرفاه النفسي للتلاميذ والمدرسين.

وقد أظهرت الحكومة اليمنية التزاما راسخا بمساندة التعليم الأساسي. فدائما ما تنص خطط التنمية في البلاد على أن التنمية البشرية، وبخاصة تطوير تعليم قوة العمل، هي من الأولويات. ومنذ عام 2002، اعتمدت الحكومة خمس استراتيجيات رئيسية لمعالجة مشاكل التعليم على مختلف المستويات التعليمية. وتهدف الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي 2003-2015 إلى زيادة معدلات القيد في التعليم الأساسي وخاصة للفتيات في المناطق الريفية لتصل إلى 95 في المائة للفئة العمرية 6-14 عاما في اليمن بحلول عام 2015. وحظيت الاستراتيجية بمساندة منسقة قوية من مجتمع المانحين، وحقت الحكومة تقدما ملموسا في تدعيم بيئة السياسات منذ إعداد الاستراتيجية الوطنية عام 2003. وأعدت وزارة التربية والتعليم أيضا إطار النتائج على المدى المتوسط لتحويل الأهداف العامة إلى خطة عملية، وهو يغطي ركائز ثمانية رئيسية من الأنشطة: (1) مساندة وتشجيع الأسر لإرسال أبنائها [الصبيان والفتيات] إلى المدرسة، (2) تطوير مرافق المدارس وبنيتها التحتية، و(3) تطوير المدارس ككل وتنمية المشاركة المجتمعية، و(4) تطوير المناهج والكتب الدراسية ووسائل التقييم حسب الكفاءة، و(5) تطوير أداء المدرسين والإدارة التفتيش، و(6) إصلاح وترشيد إدارة القوى العاملة في وزارة التربية والتعليم، و(7) إدارة وتنسيق التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم للخدمات التعليمية، و(8) استكمال إعادة هيكلة الوزارة وبناء القدرات على مستوى ديوان الوزارة والمحافظات والمناطق.

ويتسم قطاع التعليم الأساسي في اليمن بارتفاع درجة التناسق بين المانحين. ورغم أن اليمن لا يتلقى قدرا كبيرا من نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية الرسمية (13 دولارا عام 2006)، فإن التعليم يحصل على نسبة كبيرة من هذه الموارد التمويلية الخارجية. وقام شركاء التنمية الذين يساندون التعليم بتوقيع إعلان شراكة يهدف إلى زيادة التنسيق والتوافق في مساندة هذا القطاع على أساس الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي. ويتفق كل من المشروع الحالي لتطوير التعليم الأساسي والممول من البنك الدولي والمنحة الثالثة من مبادرة المسار السريع مع خطط الوزارة وإطار الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي.

وتبلغ الفجوة التمويلية حاليا 147 مليون دولار. وتوفر لليمن موارد مالية من الشراكة العالمية للتعليم، ومن المتوقع أن تصبح متاحة له حالما تتم الموافقة على المشروع. علاوة على ذلك، فإن بعض المانحين مهتم بالتمويل الموازي.

العلاقة مع إستراتيجية المساعدة

سيسهم المشروع المقترح، المشروع الثاني لتطوير التعليم الأساسي، إسهاما مباشرا في تحقيق الهدف الثالث من أهداف استراتيجية المساعدة المخصصة لليمن، وهو المساعدة على تعزيز التنمية البشرية والاجتماعية، مع التركيز على قضايا مشتركة بين القطاعات، مثل المساواة بين الجنسين، والشباب، ومكافحة تعاطي القات، والتعليم والرعاية الصحية، والتنمية المجتمعية، والحماية الاجتماعية. وتتفق العملية المقترحة أيضا مع الخطة الانتقالية الحالية للحكومة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تنص على أن التعليم، والتوسع في الخدمات الأساسية، من أولوياتها. كما أن الورقة الاستراتيجية للحد من الفقر والتي أعدتها الحكومة ترى أن تحسين رأس المال البشري وتحسين نظام الإدارة العامة عبر ترشيد القطاع العام من العناصر المهمة للقضاء على الفقر والتفاوتات. وتشدد أيضا على أن نمو رأس المال البشري يعتمد على التوسع بفعالية في التعليم الأساسي الجيد والقضاء على التباينات بين الجنسين وبين المناطق. وسيسهم المشروع الثاني المقترح لتطوير التعليم الأساسي إسهاما مباشرا في تحقيق تلك الأهداف الرفيعة المستوى، مع وجود ارتباط قوي مع القطاعات الفرعية الأخرى للتعليم، وذلك باستخدام أسلوب منسق ومتكامل. وستنق العملية المقترحة أيضا مع الأولويات المحتملة التي ستغطيها المذكرة الاستراتيجية المؤقتة الجديدة لمجموعة البنك الدولي، والتي يجري إعدادها حاليا.

## ثانياً. الهدف الإنمائي المقترح

الهدف الإنمائي المقترح (من مذكرة مفاهيم المشروع)

إن الهدف الرفيع المستوى هو مساعدة الحكومة اليمنية على توفير فرص متساوية للتعليم في مرحلة التعليم الأساسي من أجل تحقيق إنجازات أفضل لتعلم التلاميذ. وفي حين أنه من المقرر أن يكون المشروع الثاني لتطوير التعليم الأساسي أداة رئيسية

لتحقيق هذه الأهداف الرفيعة المستوى، والأهداف الإنمائية للمشروع، سيتم تنقيح مجالات معينة من الإجراءات التدخلية والنتائج الرئيسية للمشروع خلال فترة إعداد المشروع، مع مراعاة الموارد التمويلية المتاحة وعلى أن يكون ذلك بالاتفاق مع الحكومة اليمنية.

النتائج الرئيسية (من مذكرة مفاهيم المشروع)

وتتمثل النتائج المتوقعة فيما يلي: تحسين إمكانية الحصول على التعليم الأساسي لجميع الأطفال اليمنيين، و(2) تحسين نتائج التعلم والحد من التباينات (بما في ذلك بين الإناث والذكور) بين تلاميذ التعليم الأساسي. ومن المعروف أن تحقيق هذه الأهداف سيتطلب زيادة الكفاءة في استخدام الموارد المخصصة للتعليم الأساسي.

### ثالثاً. الوصف الأولي

وصف المفاهيم

سيتضمن هذا المشروع المكونات التالية:

المكون الأول: توفير فرص متساوية للتعلم في مرحلة التعليم الأساسي لجميع الأطفال اليمنيين (190 مليون دولار). ويساند هذا المكون الإجراءات التدخلية على جانبي العرض والطلب والتي تهدف إلى تحسين معدلات القيد للأطفال في الفئات العمرية ذات الصلة، وخاصة للفتيات والفئات المحرومة، في مرحلة التعليم الأساسي. وبصفة خاصة، ينصب تركيز هذا المكون على مساندة ما يلي: توفير البنية التحتية المدرسية (مباني مدرسية جديدة، وتوسعات، وإعادة تأهيل) وموارد التعليم بما في ذلك المدرسين، و(2) إجراءات تدخلية لتشجيع المساواة بين الجنسين والاستهداف الشامل للفتيات وأبناء المجتمعات الفقيرة والريفية، والأطفال المتسربين من التعليم، و(3) تمكين المدارس والمجتمعات المحلية عبر تدعيم قدرات الإدارة المستندة إلى اعتبارات المدرسة ومساندة مجلس الآباء.

المكون الثاني: تحسين جودة التعليم الأساسي وتعزيز إنجازات التعلم (90 مليون دولار). سيساند هذا المكون ما يلي: مجموعة شاملة من الأنشطة تغطي تطوير المناهج والمواد التعليمية وتدريب المدرسين، وتهدف إلى تحسين امتلاك تلاميذ التعليم الأساسي الكفاءات الأساسية مثل مهارات القراءة والرياضيات، و(2) إعداد سياسات للمدرسين بهدف تطوير معايير اعتماد وجدارة المدرسين، وإنشاء نظام لتنمية المدرسية مهنية ومساندة نظار المدارس، و(3) إعداد وتنفيذ نظام وطني لتقييم التلاميذ من أجل تقييم امتلاك تلاميذ التعليم الأساسي الكفاءات الأساسية وخاصة تلاميذ الصف الثالث (القراءة) والصف السادس (الرياضيات) (ستخضع وتيرة إجراء هذه التقييمات للنقاش خلال فترة الإعداد).

المكون الثالث: تحسين قدرات وممارسة الإدارة التعليمية من أجل تقديم خدمات تعليمية فعالة (10 ملايين دولار). سيساند هذا المكون ما يلي: بناء القدرات لوزارة التربية والتعليم على المستوى المركزي واللامركزي ومساندة التنفيذ في إعادة هيكلة الوزارة، والمصممة بتمويل من مشروع تطوير التعليم الأساسي، و(2) تدعيم قدرات الوزارة في تصميم سياسات تستند إلى الشواهد وتنفيذها وتقييمها، و(3) نشر نظام معلومات الإدارة التعليمية المصمم في إطار مشروع تطوير التعليم الأساسي، و(4) إدارة المشروع.

المكون الرابع: تحسين خدمات تعليم الطفولة المبكرة وزيادة المشاركة المجتمعية (10 ملايين دولار). سيساند هذا المكون تصميم وتنفيذ نموذج ملائم لتعليم الطفولة المبكرة (منخفض التكلفة، مرتفع الكفاءة) بمشاركة من المجتمعات المحلية والقطاع الخاص وذلك بهدف زيادة معدلات القيد وزيادة ملموسة (أقل من 5 في المائة حالياً). وسيحدد خلال بعثة الإعداد ما إذا كان تعليم الطفولة المبكرة سيكون مكوناً قائماً بذاته أم نشاطاً يجري في إطار مكون آخر.

### رابعاً. السياسات الوقائية التي قد تفعل

السياسات الوقائية التي قد تُفعل بسبب المشروع	نعم	لا	يحدد لاحقاً
التقييم البيئي - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك OP/BP	X		
4.01			

	X		الموائل الطبيعية (4.04 OP/BP)
	X		العابات - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.36)
	X		مكافحة الآفات - منشور سياسة العمليات (OP 4.09)
	X		الموارد الحضارية المادية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.11)
	X		الشعوب الأصلية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.10)
		X	إعادة التوطين القسرية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.12)
	X		سلامة السدود - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.37)
	X		المشاريع المقامة على مجاري المياه الدولية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 7.50)
	X		المشاريع المقامة في المناطق المتنازع عليها منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 7.60)

#### خامساً. التمويل (مليون دولار)

66.00	إجمالي مبلغ التمويل من البنك الدولي:	72.00	التكلفة الإجمالية للمشروع:
		0.00	الفجوة التمويلية:
	المبلغ		مصدر التمويل
6.00			الجهة المقترضة/المستفيدة
66.00			منحة من المؤسسة الدولية للتنمية
72.00			الإجمالي

#### سادساً. مسؤول الاتصال

##### البنك الدولي

للاتصال: أميرة محمد إبراهيم كاظم

المنصب: كبيرة مسؤولي العمليات

هاتف: 5772+269

بريد إلكتروني: akazem@worldbank.org

للاتصال: تومومي مياجيما  
المنصب: خبير في التعليم  
هاتف: 458-9808  
بريد إلكتروني: tmiyajima@worldbank.org

**الجهة المقترضة/المتعاملة مع البنك/المستفيدة**

الاسم: وزارة التربية والتعليم  
للاتصال: بلقيس الشرعي  
المنصب: مديرة وحدة إدارة المشروع  
هاتف: 967-735-844-105  
بريد إلكتروني: bilqis6@hotmail.com

**الهيئات المنفذة للمشروع**

الاسم: وزارة التربية والتعليم  
للاتصال: بلقيس الشرعي  
المنصب: مديرة وحدة إدارة المشروع  
هاتف: 967735855105  
بريد إلكتروني: bilqis6@hotmail.com

سابقاً. للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

The InfoShop  
The World Bank  
1818 H Street, NW  
Washington, D.C. 20433  
هاتف: (202) 458-4500  
فاكس: (202) 522-1500  
موقع الويب: <http://www.worldbank.org/infoshop>